NPT/CONF.1995/PV.17
11 May 1995

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥

محضر حرفي للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في مقر الأمم المتحدة، نيويورك
يوم الخميس الموافق ١١ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ضانا بالا (سري لانكا)

المحتويات

النظر في الاقتراحات المعروضة على المؤتمر والبت فيها

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال عشرة أيام من تاريخ الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية المؤتمر في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتذر لجميع الوفود عن التأخير في عقد هذه الجلسة، ولكنني أؤكد لهم أن التأخير كان لأسباب مقنعة. فقد كانت المشاورات تجري بين الوفود بغية ضمان أن يتقدم عملنا بسهولة ويسر. وها نحن نبدأ الجلسة بعد الظهيرة بقليل لكي نزيد من جلال هذه المناسبة.

النظر في الاقتراحات المعروضة على المؤتمر والبت فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتعلق بالبند ١٩ من جدول الأعمال - البت في تمديد نفاذ المعاهدة حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ٢ من المادة العاشرة - تنص الفقرة ٢ من المادة العاشرة من المعاهدة على ما يلي:

"يصار، بعد خمس وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة، إلى عقد مؤتمر لتقرير استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات محددة جديدة. ويكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة".

ويذكر الممثلون أنه قد تقرر في الجلسة العامة الرابعة عشرة أن يكون الموعد النهائي لتقديم الاقتراحات الخاصة بالتمديد هو ٥ أيار/مايو في تمام الساعة ١٨/٠٠. وقد قدمت للأمانة ثلاثة اقتراحات قبل انتهاء الموعد المحدد. وترد هذه الاقتراحات في الوثائق NPT/CONF.1995/L.1/Rev.1 المقدم من المكسيك؛ و NPT/CONF.1995/L.2 المقدم من كندا بالنيابة عن ١٠٣ من الدول الأطراف، وشارك في تقديمه فيما بعد ٨ دول أطراف أخرى؛ و NPT/CONF.1995/L.3 المقدم من اندونيسيا و ١٠ دول أطراف وشارك في تقديمه فيما بعد ٣ دول أطراف أخرى.

وقد أتيح الوقت لجميع الوفود لدراسة مشاريع القرارات هذه دراسة مستفيضة. وإنني أتقدم بالشكر لمقدمي الاقتراحات على ما قاموا به من مبادرة. كما ينظر المؤتمر في الوقت ذاته في ثلاث وثائق أخرى، وهي: مشروع مقرر متعلق بتعزيز عملية استعراض المعاهدة، ويرد في الوثيقة NPT/CONF.1995/L.4؛ ومشروع مقرر يتعلق بمبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ويرد في الوثيقة NPT/CONF.1995/L.5؛ ومشروع مقرر يتعلق بتمديد المعاهدة ويرد في الوثيقة NPT/CONF.1995/L.6.

وهذه الوثائق الثلاث هي المحصلة النهائية لمناقشات مستفيضة استغرقت ساعات طوالا. وقد استندت تلك المناقشات الى جوهر مشروع القرار NPT/CONF.1995/L.1 ومشروعي المقررين L.2 و L.3. وقد ترأست أنا شخصيا تلك المشاورات، وأود أن أتقدم بخالص شكري الى جميع الوفود التي أسهمت فيها. ونظرا للعدد الكبير من الوفود - البالغ عددها ١٧٥ وفدا بالضبط - المشاركة في هذا المؤتمر، لم يكن ممكنا أن تحضر بجميع أفرادها أثناء المشاورات. غير أن ممثلي المجموعات السياسية الرئيسية أو المنسقين قد

حضرها بالفعل. وقد تأكد لي أنهم داوموا على إحاطة الأعضاء الآخرين في مجموعاتهم علما بتقدم العمل في المشاورات.

ولقد حظيت طوال المشاورات بأقصى قدر ممكن من التعاون من جميع الوفود التي أبدت موقفا بناء حيال السعي الى إيجاد أرضية مشتركة حول قضايا بالغة التعقيد. وكان المناخ السائد ممتازا، فأسهم ذلك في تعزيز روح المعاهدة.

وفي إجرائي للمشاورات، استفدت أيضا من البيانات التي أدلت بها الوفود أثناء المناقشة العامة ومن الاجتماعات التي أسعدني عقدها على انفراد مع عدد كبير من الوفود. وقد اتضحت هذه الآراء بجلاء في الوثائق. وأسهم هذا كله بقدر كبير في صياغة مشاريع المقررات الثلاثة المعروضة علينا والتي أعتقد أنها تمثل مجتمعة توازنا منصفا ومتكافئا للمصالح في القضايا المعروضة علينا.

وثمة كلمة إيضاح بشأن الفقرة الأخيرة من مشروع المقرر NPT/CONF.1995/L.5: إنها تشير الى الإعلان الختامي للمؤتمر. وسوف يتوقف هذا، بطبيعة الحال، على ماهية الوثائق التي تعتمد في نهاية المطاف بوصفها المحصلة النهائية لهذا المؤتمر.

إن الوثائق المطروحة على الممثلين توفر - في رأيي المتواضع - أساسا ممتازا للتفاهم على المبادئ والمقاصد بالنسبة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وتعزيز العملية الاستعراضية للمعاهدة وبالنسبة لتمديد معاهدتنا. ومن الواضح أيضا أن الأغلبية المنصوص عليها في إطار أحكام الفقرة ٢ من المادة العاشرة المتصلة بالتمديد موجودة بالفعل. وهذا يفضي بي الى أن أخلص الى أنه لن يكون من الضروري اللجوء الى التصويت على مشاريع المقررات الثلاثة المعروضة علينا والواردة في الوثائق NPT/CONF.1995/L.4 و L.5 و L.6، نظرا لأنها تتطلب تأييدا عاما من المؤتمر.

وعلى ذلك، إذا لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن مشاريع المقررات يمكن أن تعتمد دون تصويت.

اعتمدت مشاريع المقررات NPT/CONF.1995/L.4 و NPT/CONF.1995/L.5 و NPT/CONF.1995/L.6.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد اختتمنا البت في مشاريع المقررات الثلاثة NPT/CONF.1995/L.4 و NPT/CONF.1995/L.5 و NPT/CONF.1995/L.6.

والذي أفهمه هو - كما تم الاتفاق خلال مشاوراتي - أن مقدمي مشروع القرار NPT/CONF.1995/L.1/Rev.1، ومشروعي المقررين NPT/CONF.1995/L.2 و NPT/CONF.1995/L.3، لن يسعوا الى اتخاذ أي إجراء فيما يتعلق بمقترحاتهم.

وأود أن أحيط الممثلين علما بأنه، وفقا للمادة ٢٤ من النظام الداخلي، هناك مشروع قرار آخر قدم أمس الى المؤتمر وهو وارد في الوثيقة NPT/CONF.1995/L.8 ومقدم من جانب الاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد وضع مشروع القرار المذكور في متناول الوفود صباح اليوم باللغة الانكليزية. وسيتم توزيع النص باللغات الأخرى خلال هذه الجلسة.

واسمحوا لي، في ضوء مشاوراتي، واستنادا الى المادة ٢٤، التي تسمح بهذه الإمكانية، أن أقترح على المؤتمر أن يبت في مشروع القرار هذا الآن، تاركا جانبا المتطلب القاضي بالتأجيل لمدة ٢٤ ساعة.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بعد موافقة مقدمي مشروع القرار، أن أتقدم بتغيير في الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار NPT/CONF.1995/L.8. فيصبح الآن نص الفقرة المعدلة كما يلي:

"يؤيد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط، ويسلم بأن الجهود المبذولة في هذا المضمار، بالإضافة الى الجهود الأخرى، تسهم، ضمن جملة أمور، في إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى".

إنني أفهم أن هناك موافقة عامة على مشروع القرار NPT/CONF.1995/L.8، بصيغته المعدلة شفويا. لذا، أود أن أقترح أن نعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت.

اعتمد مشروع القرار NPT/CONF.1995/L.8، بصيغته المعدلة شفويا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أعطي الكلمة للممثلين الذين سجلوا أسماءهم على قائمة المتحدثين لشرح مواقفهم، وأن أذكر الوفود بالتوصية المتخذة بألا تتجاوز هذه الكلمات سبع دقائق. والمتحدث الأول هو ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد حسامي (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي أن أشرح موقف بلادي من القرارات التي تبناها المؤتمر وأن أرجو أن يسجل هذا الموقف في المحضر الرسمي للجلسة.

أولا، فيما يتعلق بالقرار المتخذ بموجب الوثائق L.4 و L.5 و L.6، فإن هذا التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يعني أن الثغرات وأوجه القصور التي اعترفت بوجودها معظم الدول الأطراف في المعاهدة، سوف تعالج من الآن فصاعدا بالاعتماد الكلي على حسن نوايا الدول النووية الأطراف، في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب أحكام هذه المعاهدة. ولكن بصرف النظر عن الأسباب الحقيقية التي دفعت أغلبية الدول لاتخاذ قرار التمديد على هذا النحو، فإن إجماعا، أو شبه إجماع، قد ظهر جليا

خلال المداولات في المؤتمر ولجانه وكذلك في المجموعات الإقليمية المختلفة، يطالب بتحقيق عالمية هذه المعاهدة من أجل إعطائها المصداقية الكفيلة بإنجاز أهدافها.

انطلاقا من ذلك، تعتقد سوريا أن الإخفاق الواضح في تحقيق عالمية هذه المعاهدة أمر لا يجوز التسليم به أو ترك معالجته للنوايا الحسنة، لأنه يعني ترك برامج وأسلحة نووية خارج نظام منع الانتشار والرقابة الدولية، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي يعتبر أمنها واستقرارها جزءا أساسيا من أمن وسلام العالم.

لقد أتاح هذا المؤتمر فرصة تاريخية نادرة لم تكترث بها اسرائيل، للانضمام إلى المعاهدة والمساهمة مع دول المنطقة في تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ومختلف أسلحة الدمار الشامل، ولذلك، فإن سوريا لا يمكن أن توافق على التمديد للمعاهدة ما لم تنضم إليها اسرائيل وتقبل بإخضاع منشآتها النووية لنظام التفتيش والضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن سوريا، التي أكدت بصورة ملموسة، حرصها على أمن واستقرار المنطقة وكانت من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وظلت وفية للالتزامات المترتبة عليها بموجب أحكام هذه المعاهدة طوال الخمسة والعشرين سنة الماضية، لا يمكنها أن تقر ببقاء اسرائيل خارج هذه المعاهدة، لا سيما وأن الجميع يعرف أنها تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية وما تزال تحتل أجزاء هامة من أراضي جيرانها وتتحدى قرارات الشرعية الدولية وتتصرف وكأنها فوق القانون الدولي.

إن موقف سوريا هذا، لا ينبع من رغبتها أو نيتها في التخلي عن أهداف هذه المعاهدة، وإنما من رفضها القاطع لوجود أسلحة نووية لدى اسرائيل من شأنها أن تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة وفي العالم. وهو ما ينبغي أن ترفضه الأسرة الدولية.

ثانيا، أما فيما يتعلق بالقرار المتخذ بموجب الوثيقة رقم NPT/CONF.1995/L.8، فعلى الرغم من التزام سوريا الواضح بعملية السلام، وسعيها الجاد من خلال المحادثات الثنائية للوصول إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، وبالرغم من مطالبة سوريا واقتراحها منذ زمن بعيد لتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، فإن سوريا لا يمكنها أن توافق على هذا المشروع إلا بعد انضمام اسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنه من دون ذلك لا جدوى من هذا القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر السيد ممثل الجمهورية العربية السورية لبيانه، والمتحدث التالي على قائمة المتحدثين هو السيد ممثل الأردن.

السيد أبو عودة (الأردن): سيدي الرئيس، الآن وقد تم اتخاذ قرار حول تمديد المعاهدة، أرجو أن أوضح موقف بلادي في النقاط التالية؛ أولا، إن الأردن الذي كان من أوائل الدول التي انضمت وصادقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان وما زال حريصا على استمرار المعاهدة في لعب دورها الهام في مجال خطر انتشار الأسلحة النووية وتحقيق أهدافها العليا المتمثلة في النزع الشامل للسلاح النووي وصولا إلى عالم خال تماما من هذه الأسلحة. ثانيا، فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن الأردن يرى أن السلام الشامل والعادل والدائم يتعذر تحقيقه مع استمرار وجود المنشآت النووية الاسرائيلية غير الخاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، وانسجاما مع المنجزات الإيجابية لعملية السلام، فإن موقف الأردن يقضي بضرورة انضمام اسرائيل إلى المعاهدة ووضع سائر منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثالثا، إن الخطر الناجم عن وجود المنشآت النووية الاسرائيلية غير الخاضعة للرقابة يتمثل بالنسبة للأردن في أمرين اثنين أولهما الأمن الاقليمي واستمرار عملية السلام وثانيهما سلامة السكان في الأردن نظرا لقرب المنشآت النووية الاسرائيلية من المراكز السكنية الأردنية.

رابعا، إن الموقف الذي اتخذه الأردن بالمشاركة في تبني مشروع القرار NPT/CONF.1995/L.3 إنما هو تعبير عن حرص الأردن على استمرار المعاهدة وتعزيز عملية تنفيذها ومراجعتها بالإضافة الى ضرورة العمل الجاد من أجل تحقيق عالميتها وتحقيق الغايات والأهداف النبيلة العليا التي عقدت من أجلها والمتمثلة في الوصول الى عالم خال تماما من الأسلحة النووية.

خامسا، أما بالنسبة لمشروع القرار NPT/CONF.1995/L.8 الخاص بالشرق الأوسط، فقد قام وفد بلدي بدعم هذا المشروع رغم ما فيه من ثغرات ونواقص إذ كنا نتمنى أن يتضمن القرار نصا صريحا واضحا يطالب اسرائيل بالانضمام الى المعاهدة ووضع كافة منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية.

أما وقد حالت ظروف المشاورات دون ذلك فإنني أدعو اسرائيل الى القيام بذلك دون تأخير وذلك تدعيما لعملية السلام في المنطقة وتحقيقا لعالمية المعاهدة ومساهمة في وقف انتشار الأسلحة النووية.

كما أدعوها باسم وفد بلدي الى العمل بكل جد واهتمام لتسهيل عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تدعيما للسلام الإقليمي والدولي ووصولا الى عالم خال من الأسلحة النووية.

سادسا، إن قرار الأردن الذي اتخذه بالتمشي مع قرار الأغلبية لا يعني التخلي عن قناعاته بأن أفضل الخيارات المطروحة بالنسبة للتمديد هو مشروع القرار L.3، ولكن هذا الموقف جاء احتراما لرأي الأغلبية وانسجاما معها وتقديرا للعناصر الإيجابية التي احتوتها رزمة الرئيس بكاملها.

السيد أغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لتسمحوا لي في البداية بأن أبين بشكل قاطع أن قرار تمديد المعاهدة اللانهائي لا يحظى بتوافق الآراء في المؤتمر. وكنا نفضل إجراء تصويت بالاقتراع السري لتمكين الدول الأطراف من اتخاذ قرارها وفقا لما يمليه عليها ضميرها. ونعتقد أن النتيجة كانت ستكون مختلفة. ونحن متمسكون كلية بموقفنا المعلن في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وقد أيدت ماليزيا بثبات جميع الإجراءات والجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح الكامل العام. وفي هذا الخصوص، أكدنا دوما ضرورة تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمنع الانتشار الأفقي والرأسي، فضلا عن اتخاذ تدابير ملموسة، على نحو عاجل، في سبيل نزع السلاح النووي الى الأبد. ونود أيضا، شأننا في ذلك شأن جميع الدول المحبة للسلم، تحريم الأسلحة النووية، وهي أكثر أسلحة الدمار الشامل التي اخترعتها البشرية ترويعا حتى الآن. ومازلنا مصممين وعازمين على الأسلحة النووية بنفس الطريقة التي حرمنا بها الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وإذا حرمت أسلحة الدمار الشامل هذه كان ذلك اسهاما كبيرا في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

بل إنه في اللحظة التي نتكلم فيها اليوم، بعد انقضاء ٢٥ عاما على توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نجد مخزونات الأسلحة النووية اليوم تفوق كثيرا نظيرتها عندما وقعت أصلا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتملك حاليا اثنتان من أكبر الدول الحائزة للأسلحة النووية ما يبلغ مجموعه ٠٠٠ ٤٠ رأس نووي، بالمقارنة بـ ٠٠٠ ٣٨ في سنة ١٩٧٠. وزادت مخزونات الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مجتمعة من إجمالي ٤٠٠ رأس حربي في سنة ١٩٧٠ الى نحو ٢٠٠ ١ الآن. وما فتئ شبح القوة التفجيرية لما يعادل طنين من مادة تي. إن. تي. لكل شخص في المعمورة يقبع في الترسانات لمطاردتنا، وإن كان بليون شخص يعيشون في الفقر المدقع، كما أن الأغلبية الساحقة من البشرية تصرخ مطالبة بتنفيذ خطة للتنمية. ولايزال أكثر من ٢٠٠ ١ طن من المواد الانشطارية، وهي أخطر المواد في الكرة الأرضية، مخزونا في الدول الحائزة للأسلحة النووية، فما الذي تستهدفه هذه الرؤوس الحربية بعد انتهاء الحرب الباردة؟ وما هو الغرض منها ومدى أهميتها الآن؟

وقد عمل وفدي وغيره من الوفود التي تتفق معه في الرأي عملا دائبا لكفالة إرساء القرارات التي اتخذها المؤتمر اليوم أساسا ثابتا لرصد وتقييم امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لأحكام المعاهدة، وخاصة المادة السادسة. وقدمنا نحن والبلدان المشاركة لنا في الرأي عبارات لإدراجها في مشروع الإعلان الختامي وفي المقرر المتعلق بالمبادئ والأهداف التي ستقيد بشدة الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح النووي. وللأسف، فإن جهودنا لقيت مقاومة شديدة وحازمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المؤيدة لها. ويبدو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، ثقة منها بأعداد الدول المؤيدة لها، رفضت الضرورة والرغبة اللتين تحظيان بتأييد عام وتقضيان بوضع أهداف معينة ومحددة زمنيا فيما يتعلق بمسائل مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووقف انتاج المواد القابلة للانشطار وإزالة الأسلحة النووية وآلية الاستعراض الفعالة. ولا يمكن لنا التسليم على نحو يرضى عنه الضمير بأن مداولاتنا والقرار المتخذ هذا قد عززا رغبة البشرية في وضع حد فوري للانتشار والأسلحة النووية وإزالتها نهائيا.

وقد أعلنت أرقام لإخضاع الملتزمين بمنع الانتشار النووي ونزع السلاح. وعلى الرغم من أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذاتها تنص على خيارات بشأن التمديد فإن دعاة التمديد اللانهائي لم يهتدوا الى وسيلة أخرى ولم يسمحوا لأحد بأن يقف في سبيلهم. والواقع أن التمديد اللانهائي يهيئ للدول الحائزة للأسلحة النووية حرية التصرف ولا يصلح كحافز نحو تحقيق الصبغة العالمية. فالتمديد اللانهائي يبرر وجود الأسلحة النووية وربما يفسر بأنه يضفي صبغة شرعية على الدول الحائزة للأسلحة النووية الى الأبد. كما أن التمديد اللانهائي يضعف على نحو جوهري كل الجهود الرامية الى إزالة الأسلحة النووية.

ولا يزال وفدي يعتقد بأن أفضل ما يخدم السلم والأمن العالميين هو التمديد لفترات محددة لا التمديد لأجل غير مسمى. وفي هذا السياق، قدمنا بالاشتراك مع عدد من البلدان الأخرى مشروع مقرر بالتمديد لفترة ٢٥ سنة قابلة للتجديد. ولو اعتمد هذا المشروع لعني ذلك في الواقع تمديدا لا نهائيا، ولوفر بالتالي للدول الأطراف أساسا قانونيا لمواصلة استعراض أداء جميع الأطراف، بما في ذلك امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية للمادة السادسة بوجه خاص. ولو اتخذ أي قرار آخر لعني ذلك التخلي عن لحظة تاريخية فيها نحرر أنفسنا من ابتزاز الأسلحة النووية ونحمي مصالح أجيالنا الحالية والمقبلة.

وعلى الرغم من خيبة أملنا، تظل ماليزيا ملتزمة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي نعلق عليها أهمية حيوية كأداة لوقف الانتشار النووي في جميع أشكاله. وسنعمل لضمان اضطلاع الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية بالتنفيذ الكامل للالتزامات التي ترتبها المعاهدة ولتكون مسؤولة أمام جميع الدول الأطراف في المعاهدة، وإزاء البشرية ذاتها في الواقع.

السيد شازوكان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد اتخذ المؤتمر على التو ثلاثة مقررات هامة. فقد قررنا دون تصويت تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، واتخذنا مقررات تتعلق بمبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وتعزيز عملية استعراض المعاهدة. وسيكون لهذه النتائج الإيجابية أثر هام وبعيد المدى بالنسبة للمستقبل. ونحن نشيد بما بذلته جميع الدول الأطراف من جهود دؤوبة وما تحلت به من روح توفيقية. وفي هذا الصدد، يود وفد الصين أن يعرب عن امتنانه لرئيس المؤتمر السفير ضانا بالا، الذي استطاع بفضل مهارته البارزة وخبرته الدبلوماسية الواسعة أن ينجز بامتياز المهمة ذات الشأن التي أسندت إليه وأن يساهم مساهمة حيوية في الاتفاق الذي توصل إليه المؤتمر. وأود أيضا أن أشكر رؤساء شتى اللجان وأعضاء المكتب الآخرين على جهودهم لإنجاح هذا المؤتمر.

ومنذ بداية هذه العملية برمتها، ما فتئت الصين تعمل بعزم وطيد من أجل التمديد السلس للمعاهدة، وتطالب بقوة باعتماد قرار التمديد بتوافق الآراء. ولقد بذلت الصين جهودا نشطة لبلوغ هذه الغاية، فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأننا - باعتبارنا الدول الأطراف - نتشاطر هدفا واحدا، هو تعزيز المعاهدة، وأن أوجه الاتفاق بيننا تفوق أوجه الخلاف، ويمكن حسم الخلافات القائمة بيننا من خلال التعاون البناء. ولقد وفر هذا أساس الاتفاق الذي توصلنا إليه، كما أنه يصدق على تمديد المعاهدة، مثلما يصدق على تعزيزنا لعمليتي

استعراض المعاهدة وتنفيذها في المستقبل. ونأمل في أن تواصل جميع الدول الأطراف استلهام نفس هذه الروح وأن نتمكن من استكمال عملنا في وضع الإعلان الختامي للمؤتمر.

ويؤكد التمديد اللانهائي للمعاهدة من جديد الدور الذي تضطلع به المعاهدة، في الحالة الدولية الجديدة. كما أنه يعيد التأكيد على الأهداف الثلاثة للمعاهدة، وهي: تعزيز نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وإنماء التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويبين المقرران الآخران اللذان اتخذهما المؤتمر بجلاء أن التنفيذ المعزز والكامل للمعاهدة يفضي الى صون السلم والأمن الدوليين، ويمثل مطلبا مشتركا ومصلحة عامة لجميع الدول الأطراف.

لقد أبرمت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ ٢٥ عاما في ظل الظروف التاريخية التي كانت سائدة آنذاك، وهي تنطوي على بعض القيود والعيوب. فهي غير متوازنة في بعض جوانبها. وتبين نتائج الاستعراض والمقررات التي اتخذها المؤتمر أن هذه القيود والعيوب يمكن علاجها وتصويبها من خلال استمرار التقدم في مجال نزع السلاح النووي وتعزيز التعاون بين البلدان في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وخلال المؤتمر، طرحت وفود شتى الكثير من الاقتراحات المتعلقة بكيفية تحقيق أهداف المعاهدة والتي ستشكل أساسا متينا للتنفيذ المعزز والشامل للمعاهدة. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للانضمام الى الدول الأطراف الأخرى في السعي من أجل التوصل الى سبل فعالة للتنفيذ الكامل لآهداف المعاهدة، وستقدم إسهامها الإيجابي لبلوغ تلك الغاية.

إن منع انتشار الأسلحة النووية ليس غاية في حد ذاته، بل هو خطوة انتقالية صوب الهدف النهائي المتمثل في تحقيق الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وفي رأينا أن القرار الذي اتخذ بالإجماع حول التمديد اللانهائي للمعاهدة يؤكد مجددا هدف المعاهدة الذي يتوخى نزع السلاح النووي وينبغي ألا يفسر بأي شكل من الأشكال على أنه يديم حق الدول الحائزة للأسلحة النووية في استمرار امتلاكها لتلك الأسلحة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي حسن النية في الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة من أجل نزع السلاح النووي. ولا بد من ابرام اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة النووية بنفس الطريقة التي أبرمت بها الاتفاقيات التي تحظر جميع الأسلحة البيولوجية والكيميائية، يتم بمقتضاها الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية تحت إشراف دولي فعال. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الأساسي لنزع السلاح النووي. والى أن يتحقق ذلك الهدف، ينبغي أن نبرم بأسرع ما يمكن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية تحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، ومعاهدة بشأن عدم البدء في استخدام الأسلحة النووية، وصك دولي ملزم قانونا يؤكد تأكيدا غير مشروط للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وللمناطق الخالية من الأسلحة النووية عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وكل هذه الصكوك ضرورية لتعزيز فعالية المعاهدة وأدائها لوظيفتها.

وبغية تحقيق هدف الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود التي ترمي الى منع انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تتسم سياسات

الصين بالوضوح والثبات. فالصين لا تؤيد انتشار الأسلحة النووية ولا تشجعه ولا تشترك فيه، كما أنها لا تساعد أي بلد آخر في استحداث أسلحة نووية. وفي ميدان الصادرات النووية، نحن نلتزم بالمبادئ الثلاثة التالية: أولا، ينبغي أن يكون استخدام هذه الصادرات قاصرا على الأغراض السلمية؛ ثانيا، ينبغي أن تخضع هذه الصادرات لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ثالثا، ينبغي ألا يعاد نقل هذه الصادرات الى بلد آخر دون موافقة مسبقة من الصين. ونؤمن في الوقت نفسه بأن منع انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن ييسر، بدلا من أن يعوق، استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وينبغي أن يساهم في حماية الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان النامية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومن غير المقبول تطبيق معايير مزدوجة في منع انتشار الأسلحة النووية وفي استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وترى الصين أن تعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، باعتباره أحد الأهداف الثلاثة للمعاهدة، ينبغي أن يشكل عنصرا هاما في الوفاء بالتزامات هذه المعاهدة. وهو يستحق نفس الاهتمام الذي تحظى به الأحكام الأخرى في المعاهدة.

ونأمل في أن يؤدي التمديد اللانهائي للمعاهدة الى زيادة تعزيز تبادل الخبرات والتعاون فيما بين البلدان في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بما يعود بالنفع على البشرية جمعاء.

لقد حضرنا هنا منذ أربعة أسابيع في مهمة تاريخية على قدر كبير من الأهمية - واليوم أمكننا بفضل الجهود المتضافرة من جانب جميع الوفود، بلا استثناء، أن نعيد التأكيد على صلاحية معاهدة عدم الانتشار ومكانتها. وعلاوة على ذلك، استطعنا أن نبت في المبادئ والأهداف والآليات اللازمة لتعزيز تنفيذ واستعراض المعاهدة. ويشكل التمديد اللانهائي للمعاهدة بداية جديدة، وهو دعوة الى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق أهداف المعاهدة بكل جوانبها، بهدف الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وفي مواجهة هذه الفرصة التاريخية، تقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل المثابر مع جميع الدول الأطراف الأخرى من أجل التحقيق المبكر لعالم خال من الأسلحة النووية.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى أطلب الكلمة لأوضح موقف وفد بلدي من الوثيقة NPT/CONF.1995/L.6 بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا نحترم احتراما كاملا الحق السيادي لكل دولة من الدول الأطراف في اتخاذ الموقف الذي تريده بشأن خيارات التمديد الواردة في الفقرة ٢ من المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار. لذلك، فإن نيجيريا لا تستطيع أن تقف في طريق غالبية الدول الأطراف التي اختارت التمديد اللانهائي للمعاهدة، ولكننا نأمل بإخلاص في أن تكون تلك الدول الأطراف قادرة أيضا على احترام الرأي المخالف الذي أبداه وفد بلدي على أساس مبدئي محض.

وتود نيجيريا أن تسجل عدم قدرتها على تأييد التمديد اللانهائي للمعاهدة. فنحن ما زالنا مقتنعين ومؤمنين إيمانا قويا بأن عدم بلدان أطراف أخرى لديها إيمان عميق - كان سيظهر لو أجري تصويت حر ونزيه - يتفق مع موقفنا القائل بأن أفضل خيار هو التمديد لفترات تتجدد كل ٢٥ عاما مع وجود أهداف

محددة بوضوح، وبرنامج عمل يضع نصب عينيه مساءلة جميع الدول الأطراف الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتصل بالتنفيذ الكامل لالتزامات كل منها بموجب المعاهدة.

ويؤمن وفد بلادي أن أي قرار بشأن تمديد معاهدة عدم الانتشار يجب أن يستهدف تقوية المعاهدة، وليس إضعافها، لما فيه صالح السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن من رأي نيجيريا أن اتخاذ قرار بتمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى من غير أن يطبق على ذلك القرار برنامج محدد زمنيا لتدابير نزع السلاح النووي، من شأنه أن يخلق مخاطر أمنية جسيمة للأجيال الحالية والمقبلة. إذ أنه، أولا يلغي الحث على مواصلة المفاوضات بسرعة للتوصل الى نزع السلاح. وثانيا، من الممكن جدا أن يقوض تماما هدف الشمول العالمي. وهو ثالثا، يزيح هدف إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل الى مستقبل بعيد.

وفضلا عن ذلك، فإن وفدي يساوره قلق عميق لأن المداولات التي دارت في هذا المؤتمر خلال الأسابيع الأربعة الماضية قد أظهرت أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تمانع في التخلي عن عقائدها النووية حتى في بيئة دولية تتسم الآن بقدر أقل من العداء لمصالحها الأمنية، ومن ثم فإنها لم تعد تلائم تلك العقائد.

لقد كانت نيجيريا يا سيادة الرئيس ثانية الموقعين على معاهدة عدم الانتشار، إلا أنه لا يوجد من يسبقنا في الوفاء بغاية الدقة والإخلاص بالتزاماتنا بموجب المعاهدة. وقد أبرمنا أيضا، للتدليل على إيماننا الراسخ بالمعاهدة، اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الصعيد الإقليمي، كثفت بلادي والأعضاء الآخرون في منظمة الوحدة الافريقية جهودها من أجل إنشاء منطقة افريقية خالية من الأسلحة النووية: وهو هدف أصبح الآن على مرمى البصر. إن أعمالنا تنبع من إيمان بلادنا بأنه لا يمكن بناء هيكل صامد للأمن الدولي على أساس احتياز الأسلحة النووية.

وأخيرا، أود يا سيادة الرئيس أن أؤكد من جديد التزام بلادي بأهداف معاهدة عدم الانتشار وإيماننا بصلاحيتها كحجر أساس لنظام عالمي لعدم الانتشار، على الرغم مما أعلناه من عدم استطاعتنا تأييد خيار التمديد الى أجل غير مسمى. وستواصل نيجيريا التعاون بشكل تام مع الدول الأطراف الأخرى فيما تبذله من جهود لتحقيق أهداف المعاهدة واقامة عالم متحرر كلية من الأسلحة النووية.

السيد الانصاري (جمهورية إيران الإسلامية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): شكرا لكم يا سيادة الرئيس. لقد ساهمت معاهدة عدم الانتشار منذ المستهل في وقف سباق التسلح النووي وفي عملية نزع السلاح النووي. بيد أن تنفيذها لم يكن متسقا دائما مع أهدافها، وكانت هناك أوجه قصور رئيسية ومستمرة أعاقت بعناد تحقيق المقاصد التي تضمنتها ديباجة المعاهدة وأحكامها.

لذلك فإن عددا كبيرا من الدول الأطراف أتت الى هذا المؤتمر يساورها التردد والتشكك، وكانت تشعر بتخوف عميق حيال قرار بشأن الطريقة التي يتعين أن تمدد بها المعاهدة. ومن الحقائق المعروفة أن الأمر كان يتطلب، لذلك، من الدول النووية الأطراف وحلفائها الرئيسيين، بذل جهد دبلوماسي كبير، بل وجبار، لالتماس التأييد لتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى بأي طريقة من الطرق. صحيح أنه تم الحصول في نهاية الأمر على أغلبية من خلال تلك العملية، إلا أنها رغما عن ذلك خلفت كثيرا من الدوائر الرئيسية بغير اقتناع. فحتى عندما كان يعرب عن التأييد، فقد كان يصحب، في كثير من الأحيان، بالتحفظات والشروط. ولا بد أن يكون ذلك قد أثار الانزعاج وأعطى إشارة بأن مصير المعاهدة سيتعرض لمخاطر هائلة إذا لم يوجد التزام حازم بتنفيذها بالكامل. ونتيجة لذلك، فإن المفاوضات التي دارت هنا اتبعت مسارا أكثر جدية وأفضت الى صياغة الاتفاق المترابط الذي قدمه الرئيس اليوم واعتمد في هذه الجلسة العامة بدون تصويت.

لقد كان إعلان المبادئ والأهداف، والقرار الخاص بتدعيم عملية الاستعراض فعالين في تجنب إجراء تصويت بشأن التمديد. إنهما جزء لا يتجزأ من قرار التمديد وقد يسرا - إذا ما استخدمنا التعبير الملائم - تمديد معاهدة عدم الانتشار تمديدا مشروطا والى أجل غير مسمى. إن الذين تصوروا أن الدوام بالغ الأهمية لشواغلهم الأمنية ومصالحهم الوطنية واحتياجاتهم السياسية، عليهم الآن التزام آخر بالاحترام الكامل لتلك الشواغل والمصالح والاحتياجات بالنسبة للآخرين كافة.

إن القاعدة الأساسية في المفاوضات هي التركيز على ما يوحد بيننا وليس على ما يفرق بيننا. وقد استمد إعلان المبادئ والأهداف مباشرة من ديباجة المعاهدة وأحكامها، مع مراعاة التطورات الراهنة. لذلك ينتظر من جميع الدول الأطراف أن تلتزم تماما بتنفيذ المعاهدة بدون أي تحفظات. إن تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى مرتبط ارتباطا وثيقا بخضوع الدول الحائزة للأسلحة النووية للمحاسبة، ولا سيما فيما يتعلق بهذه المجموعة من المبادئ.

وفيما يخص المواضيع الرئيسية للإعلان، نود الإعراب مرة ثانية عن النقاط التالية: إن الهدف الأساسي للمعاهدة سيتقوض بشكل جسيم ما لم يتحقق امتثال عالمي بها. وفي الشرق الأوسط، لا بد من كبح التهديد النووي الاسرائيلي. لذلك فإننا نؤكد على الالتزامات الواردة في الإعلان بمواصلة السعي من أجل تلك القضية، علاوة على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على وجه الأولوية. واستنادا الى هذا الاتفاق، لا بد من مطالبة اسرائيل بأن تخضع جميع مرافقها النووية لاتفاقات الضمانات الشاملة.

وينبغي بذل كل جهد ممكن لتنفيذ المعاهدة بجميع جوانبها من أجل منع انتشار الأسلحة النووية. وبطبيعة الحال لا ينبغي أن يعوق ذلك بأي حال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويسلم الإعلان بأن التوتر الدولي قد خفت مع انتهاء الحرب الباردة وبأن الثقة المتبادلة فيما بين الدول قد تدعمت. وقد تيسر الآن نزع السلاح النووي الى حد كبير استنادا الى نص المعاهدة. ومن ثم، ينبغي الوفاء بالتعهدات المتصلة بذلك

بإصرار. وفي هذا السياق، ينبغي استكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب في غضون العام المقبل. وينبغي مواصلة المفاوضات بشأن معاهدة وقف الانتاج بدون تأخير؛ وينبغي أن تصبح الإزالة الكاملة للأسلحة النووية حقيقة من خلال برنامج العمل المتوخى.

ومن المتوقع أن يؤدي اتفاق الضمانات الأمنية الى أن تستأنف على وجه السرعة المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا لطمأنة الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية الى عدم استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها. وينبغي أن يضمن لجميع الأطراف بلا استثناء ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية من أجل الأغراض السلمية، وإجراء البحوث فيها، وانتاجها واستخدامها.

وينبغي أن تنفذ تنفيذا كاملا التعهدات بتيسير المشاركة في جميع مجالات التبادل المتصلة بالاستخدام السلمي. وينبغي للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتلقى معاملة تفضيلية بشأن الأنشطة السلمية المتصلة بالطاقة النووية. ولا ينبغي بعد اليوم أن تكون الضوابط على التصدير محصورة في نطاق مجموعة محدودة. وينبغي أن تتمكن جميع الدول الأطراف في المعاهدة من الاشتراك في صياغة الضوابط على التصدير، وينبغي لهذه الضوابط أن تصبح شفافة.

والسلطة المختصة المسؤولة عن ضمان الامتثال لاتفاقات الضمانات هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وشواغل الدول الأطراف فيما يتعلق بعدم الامتثال من الحري أن توجه، بالإضافة الى الأدلة التي تؤيدها، الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تنظر وتحقق فيها، وتستخلص الاستنتاجات وتتخذ المقررات بشأن الإجراءات المطلوبة. والتصورات الخاصة للدول بشأن عدم الامتثال ليست صالحة بالتالي ما لم تتحقق منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتم الاضطلاع بهذه الالتزامات هنا، ونعتقد أنه تم تقديمها بحسن نية. وستخضع للتقييم والتقدير الصارمين في عملية استعراضنا، والتي ستطرح مرة أخرى في اجتماعات اللجنة التحضيرية لعام ١٩٩٧، حسبما هو مقرر.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أبين أنه في حين أننا نؤيد تأييدا تاما المضمون العام لمشروع القرار المعدل NPT/CONF.1995/L.8 - إذ يجب حقا إجبار إسرائيل على أن تنضم الى معاهدة عدم الانتشار وأن تخضع مرافقها النووية غير الخاضعة للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط - فإننا نعرب، طبقا لمواقفنا المبدئية في هذا الصدد، عن تحفظاتنا على الإشارات الى عملية السلام في الشرق الأوسط وهي الإشارات الواردة في مشروع القرار.

وفي هذه المرحلة، أود أن أضم صوتي الى أصوات مَن سبقوني في الكلام، سيادة الرئيس، وذلك انطلاقا من الاعتراف الراسخ بإسهامكم الكبير في التوصل الى النتائج الناجحة لهذه العملية. إن مهارتكم

الدبلوماسية ومعرفتكم الواسعة وخبرتكم الكبيرة، بالإضافة الى تفانيكم الكامل، كانت لها دور رئيسي في قيادتنا للتوصل الى اتفاق. وإنني لعلى ثقة بأن هذا يلقى تقدير كل واحد هنا. ونتوجه أيضا بتقديرنا الخالص الى الأمين العام للمؤتمر ولمساعديه القديرين جدا، الذين عملوا على مدار الساعة لضمان الكفاءة.

السيد لعممرا (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي، بداية، أن أعرب عن إعجاب وفد الجزائر، السيد الرئيس، بخصالكم الإنسانية والمهنية الرائعة التي دللّتم عليها في القيام بالمهام المعقدة لهذا المؤتمر.

إن الجزائر بإيداعها صكوك انضمامها الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قبل عدة أشهر كانت تنوي التدليل على التزامها بالعمل الجماعي لنزع السلاح النووي وبالتالي الإسهام في عملية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة. وعن طريق الفعل ذاك الذي يدل على حسن النية، والذي جرى في وقت حاسم عندما كانت مدة صلاحية معاهدة عدم الانتشار تقترب من انتهائها، رغبت الجزائر في تقديم تأييدها للعمل الجماعي المسؤول الهادف الى جعل معاهدة عدم الانتشار صكا فعالا لنزع السلاح النووي والنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وهذا يدلل على الآمال الكبيرة، التي وضعها بلدي، مثل البلدان الأخرى، في هذا المؤتمر، الذي كان هدفه، بما يتجاوز المسألة المؤقتة المتمثلة في مدة صلاحية وتمديد المعاهدة، البدء بإجراء تقييم موضوعي وشامل للسنوات الـ ٢٥ من عمل المعاهدة. ومع أن المؤتمر لعله لم يرق الى تلبية جميع توقعاتنا، فإنه بالرغم من ذلك كان فرصة لإجراء مناقشة مكثفة وثرية بشأن جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. فقد مكننا من التأكيد مجددا على صلاحية أهداف المعاهدة ومن تجديد الالتزامات التي اضطلع بها بموجب أحكامها، وبخاصة تلك المتعلقة بنزع السلاح العام والكامل، ونقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإن الترتيبات الموضوعة لتعزيز وتحسين آلية استعراض المعاهدة تمثل نتيجة تبشر بالخير، من حيث أنها توفر للدول الأطراف من الآن فصاعدا فرصة أن تقيم على نحو أكثر انتظاما ودقة التقدم المحرز في مجال تنفيذ الالتزامات المضطلع بها بموجب أحكام المعاهدة.

وفي مجال الضمانات الأمنية التي تتسم بأهمية خاصة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، اتخذ المؤتمر خطوة الى الأمام تلقى الترحيب من خلال إتاحته على نحو واضح إمكانية إبرام صك قانوني دولي ملزم بشأن هذا الموضوع، وهذا ما دعت إليه بصورة دؤوبة بلدان حركة عدم الانحياز. وهذه النتائج - المتواضعة، إلا أنها هامة - تكتسي أهمية أكبر في ضوء الالتزامات التي اضطلعت بها هنا وعلى أعلى مستوى الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية، التي أكدت رسميا بأن دوام المعاهدة لا يعني بأية طريقة من الطرق إدامة احتكار الأسلحة النووية، بل يشكل، بالأحرى، تعهدا بالتنفيذ الجدي لعملية نزع السلاح النووي بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

وتحيط الجزائر علما بهذه الالتزامات. فالدوام الذي أضفي على المعاهدة اليوم يجعل بالإمكان ضمان الدوام القانوني والاستقرار الضروريين من الآن فصاعدا للإجراء المجدد، وعلى أساس النتائج التي تم التوصل إليها، للنهوض بديناميكية جديدة تضمن استنفاد كل الإمكانية الواردة في هذا الصك القانوني الفريد.

ومسؤولية الدول النووية في تنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها في اجتماعاتنا بشأن هذا الموضوع ذات أهمية أساسية، وخصوصا لغرض الإزالة النهائية لأي نوع من أنواع اللجوء الى استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتقع عليها مسؤولية مماثلة فيما يتصل بتحقيق الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والذي ما زال يتمثل في الإزالة الحاسمة للأسلحة النووية في إطار معاهدة تتعلق بنزع السلاح العام والكامل بموجب المراقبة الدولية الصارمة والفعالة. وأخيرا، تقع عليها مسؤولية تهيئة الظروف الضرورية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخصوصا في افريقيا والشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، فإن النداء الذي وجهه المؤتمر بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بوصفه منطقة توتر، والحفاظ على الإنجاز المتمثل في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار كأولوية عاجلة للإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف في المستقبل، ذو أهمية، لأنهما يستجيبان بحسٍّ عال من المسؤولية للشاغل والمصالح المشروعة التي أعربت عنها جميع الدول العربية.

وفي هذا السياق، أضاف المؤتمر ركنا رابعا الى النتائج التي أسفر عنها عمله من خلال اتخاذ قرار محدد بشأن المشكلة كلها مشكلة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في الشرق الأوسط، الذي حُدد بوصفه المنطقة الجيوسياسية المفضلة لإحداث التقدم العاجل والحاسم صوب تنفيذ مبدأ الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. والبيان القاطع الذي يعرب عن الشاغل المستبد بجميع الدول الأطراف في المعاهدة، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، بشأن وجود المرافق النووية الإسرائيلية غير الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومناشدة جميع الدول في الشرق الأوسط الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار يلزمان كل فرد بأن يدفع بإسرائيل للاشتراك في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

بهذه الروح وأملا في أن تصبح معاهدة عدم الانتشار، التي عززها المؤتمر سياسيا، صكا عالميا وفعالا لنزع السلاح ولعدم الانتشار النوعي والكمي للأسلحة النووية، ووسيلة ناجعة للنهوض باستخدامات التكنولوجيا النووية من أجل التنمية، فإن الجزائر التي عملت بحزم من أجل التوصل الى نتيجة توفيقية تلم شمل مواقفنا المتباينة حول التزام مشترك بالمعاهدة، تود أن ترى كل الدول الأطراف تضاعف جهودها حتى تكفل أن تصبح الاتفاقات الأربعة التي توصل اليها هذا المؤتمر معالم تاريخية على طريق عالم خال الى الأبد من الأسلحة النووية.

السيد إيريرا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة اليه وهي: بلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا، أعرب عن ترحيبي بالقرار الذي اتخذناه.

ولماذا ينبغي أن نثني على هذا القرار؟ نفعل ذلك لأن الإحساس بالتضامن فيما يتعلق بالمعاهدة قد زاد مع مرور كل يوم خلال الأسابيع القليلة الماضية. إن مستوى المشاركة الرفيع والعدد المثير للبلدان التي اختارت أن تضفي على المعاهدة صفة الدوام التي كانت تنقصها، وإرادتنا المشتركة في أن نزيد ما كان من الجائز أن يكون مجرد أغلبية بسيطة، إنما توضح جميعها مدى التزامنا برصيدنا المشترك الذي يتمثل في معاهدة عدم الانتشار.

لقد كنا دائما على يقين من أن مستقبل المعاهدة يجب أن يعلو على خلافاتنا بل على انقساماتنا. ومع ذلك، لم يكن النجاح مضمونا. وإننا لسعداء بأن النجاح قد تحقق. ويسعدنا أن كل واحد منا أظهر إحساسا كبيرا بالمسؤولية، الأمر الذي مكننا من التوصل الى القرار الهام الذي اتخذناه توا.

فما الذي يعنيه هذا القرار من الناحية العملية؟ إننا لم نضمن فحسب أن تكون المعاهدة دائمة. إننا عززنا أيضا قاعدة عدم الانتشار على الصعيد الدولي. وساعدنا بذلك على تنمية الثقة فيما بين الدول، فبدونها لن يمكن تنمية الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية أو إحراز المزيد من التقدم صوب نزع السلاح. والقراران اللذان اتخذناهما بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة وبشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين سيساعداننا على أن نكفل تنفيذ المعاهدة على نحو أفضل.

وبذلك، نكون قد أمنّا مستقبل نظام عدم الانتشار، وهو ما يمثل أيضا أفضل فرصة أتيحت لنا للحصول على عدد الانضمامات التي نحتاج اليها لتصبح المعاهدة معاهدة عالمية.

وإلامَ يمكننا أن ننسب نجاحنا؟ أولا، الى المشاركة الفعالة لجميع الوفود، والى استعدادها لأن تأخذ في اعتبارها القيود والضرورات الملجئة المفروضة على كل وفد من الوفود وكذلك تطلعاته من أجل التوصل الى حلول توافقية، بما في ذلك الحلول للقضايا التي كانت المواقف فيها بالغة التباعد. إن الاتحاد الأوروبي الذي كان يعتبر تمديد معاهدة عدم الانتشار هدفا ذا أولوية، قد التزم دون تحفظ بذلك. ويسعده أن يكون قد أسهم في تحقيق مسعانا المشترك، ولا سيما من خلال اضطلاعه بالمسؤوليات المحددة التي أسندت الى بعض أعضائه في إطار عملية استعراض المعاهدة.

إننا نرحب بالمبادرة التي اتخذها وفد جمهورية جنوب افريقيا ونثني على الدور الذي اضطلع به ليس في سياق السياسات التي حددناها فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بروح الحوار التي اتسم بها عملنا.

ومع ذلك، فإن الفصل في نجاحنا يرجع أساسا اليك؛ سيدي الرئيس: فقد هديتنا الى الطريق وأرشدت خطانا. وفي ظل رئاستك، أمكننا التغلب على اختلافاتنا. إن مواهبك الخارقة هي التي مكنتنا من أن نجمع تدريجيا العناصر المختلفة التي شكلت القرارات التي اتخذناها. وكان النفوذ الأدبي الذي بذلته طوال فترة انعقاد هذا المؤتمر هو الذي ولد الثقة التي جعلت من الممكن جمع هذه البلدان المختلفة على كلمة سواء. إننا نشكرك من أعماق قلوبنا.

إن المهمة التي أنجزناها توا قد أسندها إلينا قبل خمس وعشرين سنة رجال ونساء لم يكونوا على علم بالسياق الذي سيتخذ فيه هذا القرار ولكنهم كانوا يعتمدون على حكمة جمعيتنا. وأعتقد أننا قد أثبتنا أننا جديرون بالثقة التي وضعوها فينا.

السيد جيلي (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء يود وفدي بكل أمانة أن يشيد بك سيدي الرئيس إشادة حارة أنت جدير بها، إزاء القرارات البالغة الأهمية التي اتخذناها توا. إن التزامك وعزمك قد وفرا لنا الإلهام والهدي اللذين كنا نحتاج اليهما في أداء عملنا. وإن معالجتك اللبقة والماهرة للأمور الخطيرة، التي كانت معروضة على هذا المؤتمر، قد أمنت أيضا سير العمل على نحو سلسل ونجاحه في النهاية، وهو ما يمكننا من أن نحتفي به جميعا الآن.

إن هذا الإنجاز الرائع لم يكن ليتحقق بدون الالتزام العميق لكل وفد في المؤتمر ومرونته والروح التوفيقية الصادقة التي تحلى بها. لهذا السبب تسنى، من خلال الحوار والتفاوض البنائين، صياغة القرارات التي اتخذناها توا والاتفاق عليها. إنها لتعبر عن الرغبة الجماعية لكل الدول الأطراف في المعاهدة في تعزيز نزع السلاح النووي، وتؤكد الحاجة الملحة للتوصل الى عالم خال من الأسلحة النووية. وتوفر لنا قراراتنا هذه إطارا مترابطا وواقعيا سيمكننا جميعا من أن نفي بأمانة بالتزاماتنا، وأن نحقق الأهداف التي حددتها المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وأملنا وطيد أن تتفانى كل الدول الأطراف في المعاهدة - وبخاصة الدول الحائز للأسلحة النووية - من أجل إنجاز المهمة الأساسية التي تتمثل في تحقيق تطلعات شعوبها - والإنسانية جمعاء - حتى يتخلص العالم من التهديد بالدمار الشامل. وإذا ما أعقب الالتزام الوارد في قراراتنا اتخاذ إجراءات ملموسة، فإنه سيشجع الدول التي لم تنضم بعد الى المعاهدة على أن تفعل ذلك.

في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤ احتفل شعب جنوب افريقيا والملايين في جميع أنحاء العالم بالانتقال الناجح إلى نظام ديمقراطي وبتنصيب حكومتنا للوحدة الوطنية برئاسة الرئيس نيلسون مانديلا. ويمثل هذا التحول الديمقراطي بالنسبة لشعبنا الأساس الراسخ لقيام السلم الذي كان يصبو إليه على مدى أجيال.

وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ اجتمع مجلس الأمن لرفع حظر الأسلحة الالزامي ضد جنوب افريقيا، الذي فرض عليها عام ١٩٧٧ بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لأن نظام الحكم الذي كان

سائدا في بلدنا وما قامت به تلك الحكومة من اجراءات شكلا، بوضوح، تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي تلك الجلسة الهامة، تعهد نائب رئيسنا السيد تابو مبيكي بحسم، بالتزام بلدنا بالقيام بمسؤوليته، بوصفه عضوا في الأمم المتحدة ومواطنا مسؤولا في العالم. وأعلن أيضا أن جنوب افريقيا الديمقراطية قد عقدت العزم على الاضطلاع بمسؤولياتها سعيا منها لتوفير السلم لنا ولشعوب العالم.

وكما أوضح وزير خارجيتنا في بداية هذا المؤتمر، فإننا نرى أن الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز السلم والأمن يشكل جزءا لا يتجزأ من التزامنا بالديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. هذا هو الاطار الذي نرسم فيه سياستنا المتعلقة بالانتشار ونزع السلاح النووين بهدف تحقيق الازالة التامة لجميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وتؤمن جنوب افريقيا بأنه لا يجوز تعريض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للخطر، وبأن عملية الاستعراض والتمديد ينبغي أن تعزز أنظمة عدم الانتشار لا أن تضعفها. وكما أوضح وزير خارجيتنا، فإننا نرى أن أمن فرادى البلدان، مثل بلدنا، وأمن المجتمع الدولي بأسره سيتعرضان بشدة للخطر إذا أصاب الضعف معاهدة عدم الانتشار. كما أننا نعلق أهمية على كون معاهدة عدم الانتشار هي الصك الدولي الوحيد الخاص بنزع السلاح النووي الذي تلتزم به الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

هذا هو السبب الذي دعا جنوب افريقيا إلى أن تقرر، من حيث المبدأ، تأييد التمديد اللانهائي للمعاهدة. ومع ذلك، فقد كنا حريصين على وضع ضوابط سليمة تكفل ترجمة أهداف المعاهدة إلى حقيقة واقعة، لأننا نعتقد مع غيرنا أنه ينبغي، بل ويجب، التصدي لانعدام المساواة المتأصل في المعاهدة ولنقد الأحكام المتعلقة بنزع السلاح والاستخدامات السلمية والجوانب الأخرى للمعاهدة.

وتعتقد جنوب افريقيا أن المقررات التي اعتمدناها لتونا والمعنونة "مبادئ وأهداف تتعلق بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح" و "تعزيز عملية استعراض المعاهدة"، انما هي وسائل يمكن بواسطتها تلبية هذه التوقعات ومعالجة تلك الانتقادات. ونحن نعتقد أن بمقدروها تحقيق الدور الذي حدده وزيرنا، ومن ثم فإن جنوب افريقيا تشعر بأنه يسعها تأييد التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار.

إن لدينا الآن معاهدة أقوى ومعيارا نستطيع بواسطته أن نقيس الانجازات التي تحققت في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح لدى جميع الدول الأطراف. وترى جنوب افريقيا أن المقررات تمثل بداية - وليس نهاية - لرحلة جديدة عن طريق تحقيق جميع أهداف المعاهدة والالتزامات التي تنص عليها.

وأملنا أن تلتزم جميع الدول التزاما مخلصا بمقرراتنا وأن تعمل على تحقيقها دون أي تحفظات أو قيود أو شروط حتى يتسنى لنا أن نحول تصورنا لعالم خال من الأسلحة النووية إلى واقع ملموس في وقت قريب. وإذا ما تكرر في عواصم العالم وجود الارادة السياسية الايجابية والبناءة التي تبدت في ردهات

وقاعات الجلسات في الأمم المتحدة على مدى الأسابيع الأربعة الماضية فسيكون لدينا الأساس المتين الضروري لإحراز النجاح.

وفي اعتقادنا أن المؤتمر قد حقق توقعات المجتمع الدولي. فنحن لم نفشل. ولكن الأمل معقود الآن على الحكومات فرادى فهي التي ستقرر على مدى السنوات الخمس القادمة ما إذا كنا سندخل القرن المقبل يحدونا أمل حقيقي في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وعليها ألا تخذلنا.

السيد العربي (مصر): أود بادئ ذي بدء أن أتوجه إليكم بخالص شكر وتقدير وفد مصر لقيادتكم الحكيمة ولاسهاماتكم العديدة القيمة التي أفرزت النتائج التي اعتمدت اليوم.

الآن وقد اتخذ المؤتمر القرارات الأربعة: مد أجل معاهدة منع الانتشار النووي بالأغلبية، المبادئ، دعم نظام المراجعة، والشرق الأوسط، فإن وفد مصر يسجل، وبكل وضوح، بناء على تعليمات القاهرة، موقف مصر:

أولا، إن مصر إذ تؤيد معاهدة منع الانتشار النووي، وتلتزم بأحكامها، تسعى لدعم مقاصدها لما تمثل هذه المعاهدة من دعامة هامة لاستقرار السلم والأمن الدوليين. وترى أن الأسلوب الذي اتبع في الوصول إلى مد أجل المعاهدة أبديا لم يكن الأسلوب الأمثل، وقد يؤدي ذلك إلى آثار سلبية.

وفي هذا الصدد ترى مصر أن القرارات الأربعة التي صدرت اليوم في صفقة متكاملة تعبر عن اهتمامات وأولويات أطراف المعاهدة، وتؤكد على أهمية استمرار سريان المعاهدة وأهمية الالتزام بمبادئها وسرعة تحقيق أهدافها وإجراء مراجعة فعالة لعملها، بالاضافة إلى اعطاء أولوية خاصة لمنطقة الشرق الأوسط لضمان انضمام دول المنطقة كافة إلى المعاهدة بحيث تصبح منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

ثانيا، إن تأييد مصر لأهداف المعاهدة ومقاصدها ينبثق من ايمان راسخ بضرورة منع انتشار الأسلحة النووية وصولا إلى الازالة التامة لهذه الأسلحة الأكثر فتكا والأكثر دمارا، ومن اقتناع ثابت بأن امتلاك السلاح النووي لأي دولة في الشرق الأوسط يعتبر تهديدا لأمن جميع دول المنطقة وما يستتبعه ذلك من عواقب وخيمة إقليميا ودوليا. بالاضافة إلى ما تؤدي إليه سياسة الكيل بمكيالين من اختلال في موازين التعامل الاقليمي والدولي.

ثالثا، ومن واقع الحرص على إعلاء مبادئ المعاهدة ودعم تنفيذ أحكامها وأهدافها فإننا كأطراف علينا أن نصارح أنفسنا بمواطن الضعف وأوجه القصور في تنفيذ المعاهدة. وأبدأ بالإشارة إلى أن المعاهدة لا تتمتع بالعالمية حتى الآن، ثم إلى ما تتسم به عملية نزع السلاح النووي وفقا لأحكام المادة السادسة من بطء شديد، وكذلك أشير إلى البطء في إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى عدم توفير

أحكام المعاهدة لأي ضمانات لحماية أمن الدول غير النووية، وعدم توفير قراري مجلس الأمن رقمي ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) لضمانات أمن رادعة تكفل الحماية اللازمة للدول غير النووية، وأشير كذلك إلى أهمية تدعيم نظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة كفاءته. وبالإضافة إلى كل ما تقدم، فهناك عدم التوازن في الحقوق والالتزامات فيما بين الدول النووية والدول غير النووية رغم مرور ربع قرن على دخول المعاهدة حيز النفاذ.

ولا شك أنه في ضوء ما تقدم فإن المطلوب من جميع أطراف المعاهدة، وبصفة خاصة الدول النووية، أن تسعى لمعالجة أوجه القصور في تطبيق المعاهدة لتحقيق عالميتها من جهة، وكذلك التنفيذ الدقيق لأحكامها دون تمييز وللمبادئ التي اتفق عليها اليوم بغية تحقيق مقاصدها على الوجه الأكمل.

في غياب عالمية المعاهدة فإن مخاطر انتشار الأسلحة النووية قائمة وتتعاظم بمرور الوقت وتشهد منطقة الشرق الأوسط حاليا وضعا يكرس هذه المخاطر نظرا لقدرات اسرائيل النووية المبهمة غير الخاضعة للإشراف الدولي.

إن هذا الوضع غير المتكافئ لا يمكن القبول به ولا بد من العمل الإقليمي والدولي الجاد لتصحيحه وفي أقرب فرصة. ومن هذا المنطلق جاءت مبادرة مصر المعروفة لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط من واقع رؤيتها الواضحة لضرورات ومكونات بناء صرح السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة، وقد تجاوبت مبادرة الرئيس مبارك التي أعلنها عام ١٩٩٠ لإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط تجاوبت هذه المبادرة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية.

وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن القرار الخاص بالشرق الأوسط الذي أصدره المؤتمر منذ دقائق، والذي قامت الدول الثلاث المودع لديها المعاهدة بتبنيه في دلالة واضحة على أهميته، إن هذا القرار يقوم بصفة أساسية على تحقيق عالمية المعاهدة، إذ يطالب بانضمام كافة الدول في منطقة الشرق الأوسط إليها وعلى رأسها اسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة بالمنطقة التي بها مرافق نووية غير خاضعة لضمانات الوكالة الدولية بالإضافة إلى تأكيده على أهمية اتخاذ الخطوات اللازمة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل بصفة عاجلة، ويعتبر هذا القرار خطوة على الطريق الصحيح ويستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذه.

إن استمرار الشكوك حول انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ينذر بسباق تسلح إقليمي بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وأكرر مرة أخرى ينذر بسباق تسلح إقليمي بكل ما يحمله ذلك من مخاطر، وما يحمله أيضا من رسالة سلبية إلى أطراف المعاهدة من أن انضمامهم إليها لم يحقق لهم الأمن والاستقرار إزاء المخاطر النووية الاسرائيلية وهو ما نشعر به بالفعل في المنطقة.

وسوف تقوم مصر بإبلاغ مجلس الأمن بما تقدم وتطالب المجلس بضرورة اضطلاعه بمسؤولياته لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل وفق أحكام الميثاق وفي إطار ما ورد في بيان قمة المجلس عام ١٩٩٢ وقراراته في هذا الصدد من أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. كما سنعمل في لجنة الحد من التسلح في الشرق الأوسط على تكثيف جهودها ولاتخاذ خطوات محددة وملموسة في هذا المجال الحيوي لأمن المنطقة وأمن العالم أجمع.

إن خيار التمديد اللانهائي للمعاهدة قبل تحقيق عالميتها إنما يغفل حقيقة جوهرية هي أنه يمثل في واقع الأمر مطالبة لدول عديدة، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط بتحمل التزامات ذات طبيعة أبدية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية، دون أن يقابلها مطالبة مماثلة أو التزام مماثل من جانب اسرائيل، الأمر الذي يكرس خللا هيكليا في الحقوق والواجبات بشكل يهدد الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الدولي.

سوف تظل مصر تعمل - مؤيدة بتوجهها الثابت نحو السلام مدعومة بأحكام المعاهدة وأهدافها - نحو تحقيق عالمية المعاهدة وبصفة خاصة نحو انضمام اسرائيل إليها حتى تكتمل مقومات السلام وبناء الثقة في المنطقة ارتكازا على العدل والمساواة وتحقيق الأمن المتوازن لجميع الأطراف.

ختاما .. فإن وفد مصر يسجل موقفه بأن يؤكد أن مصر لا تؤيد المد اللانهائي في ظل الاعتبارات الموضوعية والأمنية السابق الإشارة إليها، وعليه فإن مصر لم تنضم إلى الدول التي اختارت المد اللانهائي، حيث أن المعاهدة لكي تكون أبدية فإنها يجب أن تكون عالمية دون أي تمييز وباتفاق جميع الأطراف.

السيدة كيوروكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل تقديم آراء اليابان في المقررات التي اتخذت توا أود، نيابة عن وفد بلدي، أن أعرب عن خالص تقديري للأسلوب الماهر والفعال الذي تديرون به، سيدي، مؤتمر الأطراف هذا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. ينبغي أن تكون منجزات هذا المؤتمر، وخاصة المقررات الثلاثة الهامة التي اتخذت، مصدر تشجيع كبير لنا جميعا نحن المجتمعين هنا. وأشكركم، سيادة الرئيس، على قيادتكم في تحقيق أهدافنا المشتركة.

وحسبما كرر السيد يوهي كونو، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لليابان في البيان الذي أدلى به في بداية هذا المؤتمر، دأبت اليابان دوما على التأكيد على أهمية تعزيز تدابير نزع السلاح الثابتة والواقعية بهدف القضاء النهائي على الأسلحة النووية. وقد أكد، فضلا عن ذلك، على ضرورة تعزيز الإطار الأساسي لعدم الانتشار النووي، وعلى أنه، تحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يقرر التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا للإرادة العامة للدول الأطراف.

وبالتالي ترحب اليابان ترحيبا صادقا بالمقرر الذي اتخذ دون تصويت بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى. وسيعزز هذا استقرار المعاهدة ومصداقيتها، وسيسهم بذلك إسهاما حقيقيا في سلم العالم ورخائه.

ومما يبعث على سرور وفد بلدي أيضا المقررات التي اتخذت في الوقت ذاته بتعزيز العملية الاستعراضية للمعاهدة، وبشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح كوسيلة لضمان عدم الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح النووي والنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

يرحب الوفد الياباني ترحيبا حارا بهذه المقررات ويعتبر أن المواقف التالية التي تتخذها حكومة اليابان تتجلى في مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

أولا، ينبغي لجميع الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنظر بجدية في قرار الدول الأطراف تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وأن تنضم هي إليها في أقرب وقت.

ثانيا، ينبغي أن تبذل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية قصارى جهدها من أجل تخفيض ترساناتها على أن يكون الهدف النهائي هو ازالة الأسلحة النووية. وتولي اليابان أهمية عظمى للفقرة المتعلقة بنزع السلاح النووي في المبادئ والأهداف المرسومة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، والتي تنطوي على دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل جهود دائبة وبعزيمة ثابتة من أجل تخفيض الأسلحة النووية، ويكون الهدف النهائي هو ازالة هذه الأسلحة.

ثالثا، لا ينبغي لأي دولة أن تجري تجارب نووية، نظرا لأن هذه التجارب من شأنها أن تحبط أهمية قرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

لقد تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وجرت صياغة المبادئ والأهداف التي يسير على هديها تنفيذ المعاهدة. وتم انشاء الآلية المنوطة بتحسين وتعزيز عملية الاستعراض. وتأمل اليابان باخلاص أن يصبح هذا الانجاز ذاته في غضون السنوات القادمة، اساسا للجهود الجارية والتقدم بخطى ثابتة نحو بلوغ أهدافنا النهائية.

السيد وستدال (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ماذا فعلنا؟ وما مغزاه؟ وأي فرق سيترتب عليه؟ ولماذا حدث؟ وماذا بعد الآن؟ يشرفني أن أجيب بايجاز عن هذه الأسئلة من أجل كندا.

السيد الرئيس، لقد تجاوزنا، تحت قيادتكم، كل التوقعات (ومن بينها معظم ما توقعناه نحن)، وبددنا الشكوك، وقدمنا للعالم أخبارا طيبة جدا كان يتلهف على سماعها.

لقد حققنا معا، نحن الدول الـ ١٧٥ الأطراف في المعاهدة، غاية كانت كندا تتوق إليها طويلا وهي: الاستمرار يدا واحدة من موقع المسؤولية، وبغير انقسام، وبدون اقتراع.

لقد أضفنا، من خلال قرارنا بالتمديد، بعدا قويا وجديدا إلى معايير معاهدتنا والتزاماتها وهو: الدوام. وليس في الأمر أي شك. فقد كرسنا قيما جديدة، وهذا يمثل خطوة ملموسة إلى الأمام. وغدا العالم اليوم مكانا أكثر أمنا، وأصبحنا مجموعة أوفر انسجاما.

وباتخاذنا القرار المتعلق بالاستعراض، فقد جعلنا أنفسنا جميعا، وليس فقط الدول الحائزة للأسلحة النووية، أكثر تحملا لمسؤولية حماية القيم التي تنطوي عليها معاهدتنا، والوفاء بالتزاماتها. وعلينا أن نفي بجميع الوعود التي قطعناها على أنفسنا. كما لو قمنا بزيارة طبيب الأسنان أربع سنوات كل خمس سنوات. وسنكون قادرين على التركيز بشكل أفضل على المسائل الصعبة المحددة التي تتعلق بتحقيق أهداف المعاهدة وتنفيذها بشكل عملي.

وبقرارنا المتعلق بالمبادئ، رسمنا نموذجا يحتذى. وسيكون لدينا أشياء جديدة كثيرة. فلدينا الآن برنامج عمل من أجل الازالة الكاملة للأسلحة النووية في النهاية. وعلينا أن نسير على نهجه بشكل منتظم، وبصورة تدريجية. وسيكون لدينا حظر كامل للتجارب في السنة المقبلة. وعما قليل سنعمل جاهدين من أجل وقف انتاج المواد الانشطارية التي تستخدم لصنع الأسلحة النووية. وستكون لدينا ضمانات أقوى، لصالح جميع الدول الأطراف على قدم المساواة في نهاية الأمر. وستتجدد آمالنا في الحصول على ضمانات أمنية ملزمة قانونا، وفي مزيد من الشفافية في الرقابة على الصادرات، والاستخدامات السلمية الأوسع نطاقا، وفي تخصيص موارد بشرية ومالية لصالح الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكنها من القيام بأعمالها المتنامية الحيوية، وذلك إذا اتسمت جهودنا بالجدية الكافية.

ومن خلال هذا كله، نكون قد فرضنا العزلة التامة على الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة. وجعلنا الدول الحائزة للأسلحة النووية والعالم، تبدأ في التفكير جديا ومجددا في مستقبل الأسلحة النووية، وفي كيفية التخلص منها. لقد انضمت اليوم القيم الدائمة، وليست الأحكام المؤقتة الغامضة، إلى القوى المؤيدة لنزع السلاح. والآن تبدأ الضغوط الحقيقية المتواصلة.

وكل هذا الخير يحدث اليوم، آخر الأمر، لأننا نقوم ببناء الثقة، الأساس الوحيد الذي ينهض عليه الأمن. ولأن مسالكنا المختلفة أخذت تتقارب في الوقت المناسب، لأننا عثرنا على أرضية مشتركة وقمنا بأعمال خيرة مشتركة، وحققنا مكاسب ضخمة لشعوب العالم كافة.

اننا مدينون لك إلى الأبد، سيدي الرئيس. ونسعى معك لتحقيق هدف واحد؛ وأمسكت بالجائزة من أجلنا جميعا. شكرا لك. إن أعمالك هنا ستتصدر السجلات الناصعة لعصرنا هذا. وفي يوم الحصاد، نتوجه بالشكر لكثيرين آخرين: أعضاء المكتب والأمانة العامة، الذين ساعدوا في تحقيق هذا كله، ليلا ونهارا؛

والمنظمات غير الحكومية، التي حاولت أن تحافظ على صدق كلمتنا، والتي قد يدهشها الآن مدى ما ترتب على نجاحها من مكافأة. ونحن نشكر هؤلاء المختصين المتميزين في مجال عملنا، فهم يعرفون أقدارهم، وهم الذين طالما أوفوا بوعودهم وعمقوا احساسنا بوعودنا. ونتوجه بالشكر للدول التي شاركت في تحقيق الدوام الذي قابلناه جميعا بالتقدير. لقد تضامنوا معا وحققوا قوة الدفع. وضمت صفوفهم كثيرين ممن تقدموا الصفوف عندما كان التقدم عسيرا.

إنني أشكر الدول الأطراف التي انضمت إلى كندا في وقت لاحق كما أشكر الدول التي شاركت في تقديم القرار، وربطت بذلك بين قضايانا وقضاياها، وعملت على اكتمال مشروع قرارنا، وبثت الحياة في الاتفاق الذي شاركنا جميعا في تحقيقه، وأخص بالذكر جنوب افريقيا التي أحدثت مبادئها ومهارتها، واخلاصها أثرا كبيرا، مما يسر انجاز هذا العمل برمته. ولن أستشهد بأقوال الآخرين، ولكنني أحيي الشجاعة التي أبداها الكثيرون. إن بعض الذين انضموا إلى الوحدة القائمة بيننا كانت لهم تحفظات حقيقية ووجيهة. فالبعض يواجه مشاكل اقليمية لم يتم بعد الوصول إلى حلول لها. واضطر البعض إلى أن يضعوا في حسبانهم وجهات نظر واهتمامات أولئك الذين يتطلعون إليهم من أجل الاضطلاع بالقيادة. ورأى البعض أن العملية التي نقوم بها ونواتجها غير ملائمة، ولكن الجميع لاقوا ترحيبا. والجميع شركاء ضروريون في الانجاز الذي حققناه. ولقد اضطلع أولئك الذين جعلوا قيام وحدتنا أمرا ممكنا في المرحلة النهائية الحاسمة، بسد الثغرات الرئيسية، وأمكنهم قطع أشواط طويلة في الوفاء بالوعود. ونحن نشكرهم جميعا ويجب علينا أن ننجز كما تعهدوا به.

وماذا بعد الآن، سوى نيل قسط من النوم، والعودة إلى البيت والأسرة؟ الآن أكملنا استعراضنا الذي نعود إليه مساء اليوم. الآن حان وقت اليقظة والعمل الشاق الذي ينطوي عليه التنفيذ. الآن حان وقت العمل بآمال متجددة من أجل اقرار قيم عالمية نعرفها ونحتاج إليها لبلوغ غايتنا وهي: التعاطف، وضبط النفس، وشرف التوفيق في مجال التسوية السلمية للخلافات. الآن حان وقت الحياة في ظل قيم جديدة وفي ظل مزيد من العزة المستحقة.

لنقل عنا وعنك في المقام الأول ياسيدي الرئيس، لقد انقضى هذا الشهر الطويل في نيويورك الآن، واهتبلنا الفرصة المتاحة لنا، وتقاسمنا ها هنا نصرا عظيما مشتركا لصالح ملكات أفضل تنطوي عليها طبائعنا. وعلينا أن نتيح لهذا النصر أن يطلق هذه الملكات من عقالها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠